رئيس "الباطرونا" : الدولة تراقب كل شيء

تيلكيل عربي- العدد 18 - من 20 إلى 26 شتنبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

هل شكوى المغاربة من اتفاقيات التبادل الحر مبررة؟

هل يستطيع المغرب "مقاومة" 55 اتفاقية للتبادل الحر؟

تعددت اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه الاقتصاديين، لتتجاوز 55 اتفاقية، في ظل عرض تصديري للمملكة غير كاف، وغير متنوع، وغير تنافسي، لمواجهة التحديات المتنوعة والمعقدة لتلك الاتفاقيات، وهو موضوع إشكالي يلقي عليه بعض الضوء ملف هذا العدد الأسبوعي من "تيلكيل عربي".

يسائل الملف، بطريقة ديداكتيكية، هذه الاتفاقيات والوعي بمضامينها من طرف الفاعلين الاقتصاديين المغاربة، ويخلص إلى نتائج هامة، تبيّن أنه، في المنطلق، ثمة بعض التفاصيل التقنية التي لم يتم التشديد عليها من قبل المفاوضين المغاربة، وأنه، في النهاية، بإمكان حسن قراءة تلك الاتفاقيات أن يكشف بعض التفاصيل التي قد تساعد على تجاوز بعض العراقيل في أسواق شركاء المغرب.

وإذا كانت اتفاقيات التبادل الحر تشكل تحديا حقيقيا وكبيرا للنسيج الاقتصادي الوطني، فإنها، مع ذلك، تبقى "فرصة" يمكن أن يستغلها الفاعلون الاقتصاديون المغاربة من جهة، والفاعلون الحكوميون والمؤسساتيون من جهة ثانية، لـ"تمنيع" الاقتصاد الوطني، من خلال تقوية العرض التصديري للمملكة وتنويعه والبحث الدائم في العمل على تنافسيته.

في المنطلق، لم يشدد المفاوضون المغاربة على بعض التفاصيل، وفي النهاية، قد يمكّن حسن قراءة الاتفاقيات من اكتشاف تفاصيل تساعد على تجاوز بعض العراقيل.

لقد انتهى زمن الحمائية، وليس للمغرب من سبيل غير تأهيل نسيجه الاقتصادي، ليكون قادرا، بالفعل، على الانخراط في علاقات "رابح-رابح" مع الشركاء الاقتصاديين للمملكة... ■

التعديل الحكومي..
25 وزيرا على الأرجح و PPS يضع رجلا في المعارضة

بدأت تظهر ملامح التعديل الحكومة والنهج الذي سوف يسير عليه سعد الدين العثماني، لتنزيل ما طالب به الملك محمد السادس، في خطاب العرش، بإجراء تغييرات في الفريق الحكومي الحالي، مع التركيز على استوزار الكفاءات والتخفيف ما أمكن من ثقل عدد الوزارات بتجميع بعض القطاعات.

أحمد مدياني

الملك محمد السادس خلال استقبال سابق لرئيس الحكومة سعد الدين العثماني.

"تيلكيل عربي" بحث مع قيادات في التحالف الذي يشكل الحكومة، من خلال اتصالات ولقاءات مباشرة بعدد منهم، وأجمع من التقاهم الموقع على أن حسم تفاصيل التعديل الحكومي شأن يناقش ما بين الملك ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني بشكل مباشر.

في المقابل، أجمعوا أيضاً على أن التعديل سيطال كل القطاعات الحيوية والاجتماعية في الحكومة، كما أن الأحزاب ستفقد عددا من المقاعد، في التعديل المنتظر.

مصادر "تيلكيل عربي" أكدت أن العثماني سوف يتخلى بشكل نهائي عن كتاب الدولة في التشكيلة الحكومية المقبلة، كما سوف تلحق وزارات منتدبة بالقطاعات التي تتصل بها بشكل مباشر، مثل الوزارة المنتدبة في الحكامة والشؤون العامة، التي سوف تصبح جزءا من وزارة الاقتصاد والمالية. وشددت المصادر على أن الفريق الحكومي سوف يكون ما بين 20 و25 وزيراً.

وقال أحد قياديي الأغلبية، لـ"تيلكيل عربي"، في هذا الصدد: "العثماني مطالب بتقليص عدد الوزراء، وفي المقابل، هو يعبر عن رغبته في استمرار التحالف الحكومي بكل مكوناته، هذه مهمة صعبة، لأن بعض الأحزاب يجب أن تقبل بفقدان عدد من القطاعات الوزارية، ومنها التي سيطرح عليه تدبير قطاع وزاري واحد فقط".

أخنوش وساجد خارج الحكومة؟

مقترح آخر يناقش على طاولة هيكلة الحكومة القادمة، حسب المصادر ذاتها، وهو الاتجاه لعدم استوزار الأمناء العامين للأحزاب المشكلة للحكومة، ويفسر قيادي من الأغلبية

قيادات الأغلبية الحكومة لم تجتمع لمناقشة التعديل الحكومي بعد تفضيل العثماني للقاءات الفردية.

الحكومية ذلك، لـ"تيلكيل عربي" بقوله: "هناك معارضة شديدة لاستوزار أحد الأمناء العامين من طرف قيادات في حزب العدالة والتنمية"، فهل هي مجرد رغبة لأطراف متنافسة داخل الأغلبية؟

القيادي في التحالف الحكومي يتصور أن العثماني يمكن أن يتجاوز هذا الحرج بخروج كل من رئيس التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش والأمين العام للاتحاد الدستوري محمد ساجد من سباق الاستوزار". وفي السياق ذاته، يقول مصدر قيادي آخر، لـ"تيلكيل عربي"، إن "استمرار عزيز أخنوش في الحكومة لن يخدم رهان حزبه في تصدر المشهد خلال الانتخابات التشريعية القادمة، فالحزب يعول بشكل كبير على مواقع متقدمة في 2021. بعد التعديل الحكومي سنكون أمام عام ونصف فقط على تنظيم الانتخابات، وأكاد أجزم أن الرجل سيركز خلال المرحلة المقبلة على سباق المقاعد البرلمانية".

مصادر "تيلكيل عربي" تشدد أيضا على أن حسم تفاصيل التعديل الحكومي لن يتم عبر آلية اجتماع أحزاب الأغلبية، بل سوف تستمر المفاوضات بشكل ثنائي بين رئيس الحكومة وقيادة كل حزب على حدة، كما أن رئيس الحكومة، يقول مصدر قيادي من حزب العدالة والتنمية، "له كامل الصلاحيات من أجل حسم عدد الأحزاب التي سوف تستمر في الحكومة، بقدر ردها على العرض الذي سوف يقدمه لها"، وعبر عن ذلك بوضوح بالقول: "في الطريق، يمكن 'يطيح شي حزب'، إذا ما رفض مقترح تخليه عن قطاع أو اثنين في التعدل الحكومي".

مصدر قيادي من حزب التجمع الوطني للأحرار، وفي اتصال بـ"تيلكيل عربي"، رفض التعليق على ما يروج حول التعديل الحكومي، خاصة الجانب المرتبط بعدم استوزار الأمناء العامين، واكتفى بالقول: "إلى حدود اللحظة ليس هناك أي جديد، الأمور توقفت مع رئيس الحكومة عند مناقشة التصور، ونحن في الحزب لا يمكن أن نناقش مقترحات تروج فقط ولم توضع على طاولة النقاش رسميا".

قيادي من الـPPS: نتوقع أن نمنح قطاعا واحد فقط، والأمور تتجه نحو فقدان قطاعي الصحة والإسكان معاً.

حزب التقدم والاشتراكية، المعني أيضاً وبشكل كبير بالتعديل الحكومي، يعرف خلال هذه الفترة نقاشاً بين قياداته، ويشدد في نقاشاته على ما يصفه بـ"النفس السياسي الجديد"، لكن ما هو موقعه في الفريق الحكومي المرتقب؟ وهل سوف يستمر مهما يكن عدد المقاعد والقطاعات التي سوف تمنح له؟

قيادي من الحزب قال لـ"تيلكيل عربي": "نحن نتوقع أن نمنح قطاعا واحد فقط، والأمور تتجه نحو فقدان قطاعي الصحة والإسكان معاً. هل سنتمر في الحكومة أمام كل هذه التطورات؟ مهمة الأمين العام سوف تكون صعبة وليس من السهل الإجابة عن السؤال. ما يمكن قوله هو أننا وضعنا رجلا في المعارضة". ■

عزيز أخنوش، رئيس التجمع الوطني للأحرار.

انتخابات 2021

من يكون المستشار السري البريطاني الذي يعول عليه أخنوش للفوز

اختار التجمع الوطني للأحرار الاستعانة بخدمات مستشار بريطاني ومتخصص في التواصل السياسي والاستراتيجي، في أفق الانتخابات التشريعية المنتظر أن تشهدها المملكة في 2021.

تيلكيل

ريشارد بايلي المعول عليه في المساعدة على "تصدر" الأحرار للانتخابات المقبلة.

« تفيد المعطيات التي حصل عليها "تيلكيل"، أن ريشارد بايلي، المستشار البالغ من العمر 48 الذي اختاره حزب الحمامة، الذي يقوده عزيز أخنوش، يتمتع بتجربة على مدى 22 عاما في التواصل وتدبير وسائل الإعلام. ويعرف نفسه عبر سيرته الذاتية عبر الإنترنيت بأنه "متخصص في التواصل ومؤثر قوي ومبتكر".

علي بعد عامين من الانتخابات التشريعية، يستعين الحزب بخدمات خبير في التواصل، متمرس على تلك المهمة، بالنظر لتجاربه العديدة بالمملكة المتحدة، وفي العديد من البلدان الإفريقية.

وقد سعت "تيلكيل" إلى التواصل مع ريشارد بيلي، وحزب التجمع الوطني للأحرار، دون جدوى.

يشتغل ريشارد بيلي لحسابه منذ 2018، انطلاقا من نيروبي العاصمة الكينية، وأثبت جدارته في مجال التواصل السياسي والأمني والدستوري، ويؤكد أنه متخصص في بلورة وتنفيذ استراتيجيات "فعالة جدا" من أجل التواصل مع "وسائل الإعلام والناخبين والجمهور المهتم بالبرامج والرهانات السياسية المعقدة". تجربته رسخها، بالقارة الإفريقية في الأعوام الأخيرة مثل جنوب السودان.

رأى ريشارد ويليام ديسموند بايلي، النور في السابع من ماي 1971، قبل أن يتابع مسارا دراسيا قاده إلى أوكسفور وماكدالين كوليج سكول، ويلتحق بالأكاديمية الملكية العسكرية بساندهورست، التي تكون الضباط البريطانيين. هكذا التحق منذ التسعينيات من القرن الماضي بالجيش البريطاني، حيث عمل بلندن والبلقان بين البوسنة وكوسوفو.

اسم ريشارد بايلي سيثار في مسألة التلاعب في الانتخابات التي تورطت فيها "كامبريدج أنالتيكا".

بعد عودته من البلقان، انخرط في تجارب سياسية على الصعيد المحلي ومناصب همت العلاقات مع الصحافة، قبل أن يأخذ مساره بعدا دوليا في 2008، حيث التحق كمستشار بالمكتب اللندني لـ"هاوس ميديا أنترناشيونال"، التي تعتبر وكالة متخصصة في التواصل وتدبير الأزمات لفائدة المؤسسات السياسية. كان ذلك مقدمة لمساره الإفريقي الغني، فقد عمل مسؤولا عن الصحافة والإعلام في إطار برنامج دعم ترعاه الأمم المتحدة لفائدة الاتحاد الإفريقي، كما اشتغل مستشارا في التواصل، ممثلا للاتحاد الأوروبي لدى القرن الإفريقي بنيروبي بين ماي 2012 ويناير2013. والتحق بالقصر الرئاسي الصومالي، حيث عمل لمدة سبعة أشهر مستسارا في التواصل لدى الرئيس حسن الشيخ.

دبر لمدة عام مشاريع في التواصل بمكتب الوزير الأول الليبي، قبل أن يعود إلى كينيا، حيث عمل مستشارا في استراتيجية الإعلام بين شتنبر 2014 وغشت 2016.

غير أن اسم ريشارد بايلي، سيثار اعتبارا من يوليوز 2019، في مسألة التلاعب في الانتخابات التي تورطت فيها "كامبريدج أنالتيكا"، وهي الشركة البريطانية المحدثة في 2013، التي تدخلت في عدد من الانتخابات في العالم (ترامب، بريكسيت...). لقد حامت شكوك حول لعبه دورا رئيسا خلال انتخاب أوهورو كينياتا في اقتراعي 2013 و2017. فقد ألغيت الانتخابات الثانية، في مرحلة أولى بسبب "اختلالات".

وقد أشارت الصحيفة الكينية "دو دايلي نايشن" إلى أنها حصلت على رسائل إلكترونية، بعد تصريحات الموظفة السابقة بكامبريدج أناليتيكا،ألكسندرا فيليبس.

تشي تلك الرسائل باتصالات بين "كامبريدج أناليتيكا" وبعض الشخصيات من الديوان الرئاسي، خاصة نانسي جيتو، المستشارة السياسية للرئيس أوهورو كينياتا، إذ قد تكون المستشارة دخلت في "اتصال دائم" مع العديد من الأشخاص من "كامبريدج أناليتيكا"، من بينهم ريشارد بايلي، حسب اليومية الكينية. معلومة لم نتمكن من التأكد منها من جانبنا. ■

هل شكوى المغاربة من اتفاقيات التبادل الحر مبررة؟

الكثير من المواقف السلبية من اتفاقيات التبادل الحر العديدة، التي وقعها المغرب، تأتي من هواجس وانطباعات وتخوفات لا يسلم منها حتى رجال أعمال يدفعون بأن العرض التصديري للمملكة غير كاف وغير متنوع وغير تنافسي لمواجهة تحديات تلك الاتفاقيات.

المصطفى أزوكاح

الملف العرض التصديري للمغرب غير كاف وغير متنوع وغير تنافسي.

من منكم يعتبر أن اتفاقيات التبادل الحر مفيدة للمغرب؟ سؤال طرحه عبد الفتاح السجلماسي، الأمين العام السابق للاتحاد من أجل المتوسط، على مشاركين في ورشة حول التبادل الحر، في قاعة تضم حوالي خمسين من رجال الأعمال والخبراء، فأجاب حوالي ١٥ منهم بالإيجاب برفع الأيدي.

كان ذاك السؤال الأول، تلاه سؤال ثان: من منكم قرأ اتفاقيات التبادل الحر؟ لم يرفع أي من الحاضرين يده، ليتجلى أن الكثير من المواقف السلبية من تلك الاتفاقيات التي تجاوزت الخامسة والخمسين، تأتي من هواجس وانطباعات وتخوفات لا يسلم منها حتى رجال أعمال يقرون، في غالب الأحيان، بأن العرض التصديري للمغرب غير كاف وغير متنوع وغير تنافسي من أجل ولوج أسواق بمليار مستهلك في البلدان التي يرتبط معها المغرب باتفاقيات التبادل الحر.

شكاوى.. ولكن

يشتكي أمين البارودي، رئيس "Société Impériale des Thés et Infusion"، من العوائق التي يجدها من أجل ولوج السوق الأوروبية، فبعدما كان يوصل صادراته في ظرف 3 أيام، أضحى يجد العديد من المشاكل من أجل العبور عبر ميناء الجزيرة الخضراء، حيث تعطل الشاحنات لمدة أسبوعين أو شهر في بعض الأحيان، بسبب المراقبة.

وعندما أراد الولوج عبر ميناء لوهافر أو مارسليا، أفلح في ذلك، حيث كانت العملية سلسة في البداية، قبل أن يصادف المشاكل ذاتها التي تفاداها في إسبانيا.

المستثمر ذاته يتحدث عن العوائق التي تضعها أمامه السلطات التركية، حيث تطالبه بالكثير من الوثائق، التي يصعب في بعض الأحيان توفيرها.

ذلك مستثمر يصدر مشتقات الشاي الفاخر، غير أن الكثير من الشكاوي تصدر عن المنتجين المحليين، الذي يعتبرون أن شركاء للمغرب في إطار اتفاقيات التبادل الحر، يعمدون إلى ممارسات منافسة شرسة، مثل الإغراق، ما يلحق بهم ضررا كبيرا.

هذا ما كان اشتكى منه المنتجون المحليون والألبسة عندما يتحدثون عن صادرات الأتراك، ما دفع السلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير وقائية عبر إخضاع ملابس ومنسوجات متأتية من ذلك البلد لرسوم جمركية لثلاثة أعوام، كما اتخذت تدابير وقائية في ظل الشكوى التي عبر عنها منتجو الدفاتر من الواردات الآتية من تونس.

لا يكف منتجون محليون في المغرب عن الشكوى من المنافسة التي يتعرضون لها من الواردات الآتية من بلدان يرتبط معها المغرب باتفاقيات للتبادل الحر، هذا في الوقت الذي يشير مراقبون إلى كون المملكة لا تتوفر سوى على 5000 مصدر، بينما يتجاوز المستوردون 12 ألفا. مستوردون يغذون الأسواق بسلع من أسواق مثل الصين وتركيا، وعندما تسأل تجار في سوق القريعة مثلا، يؤكدون لك أن السوق الشهير يستقبل الملابس التركية والصينية فقط، وتلك التي تحمل أسماء ماركات عالمية تخضع للتزييف في معامل القطاع غير المهيكل، في غياب سلع تحمل اسم "صنع في المغرب".

في ظل هذا السياق، يؤكد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي، على استعداد المغرب لحماية مصالح الفاعلين المغرب ضد كل اعتداء غير عاد، مؤكدا على أنه عندما تمت ملاحظة وجود إغراق للسوق بالسلع التركية والتونسية، تحركت وزارة الصناعة والتجارة بمعية وزارة المالية وإدارة الجمارك، من أجل توقيف الاستيراد والدخول في معركة مباشرة مع البلدين بسبب المنافسة غير الشريفة، غير أنه في الوقت الذي يشدد على حماية الفاعلين ضد خرق قواعد التبادل الحر، يؤكد على أن المغرب لن يحمي الشركات الفاشلة.

عجز مع الصين كذلك

لاتوقف العجز التجاري للمغرب عن التدهور فقد قفز في العام الماضي إلى 204,4 مليار درهم، حسب مكتب الصرف، وذلك بعد بلوغ الواردات 478,7 مليار درهم واستقرار الصادرات في حدود 274,2 مليار درهم.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فرضت تحديات على المصدرين المغاربة.

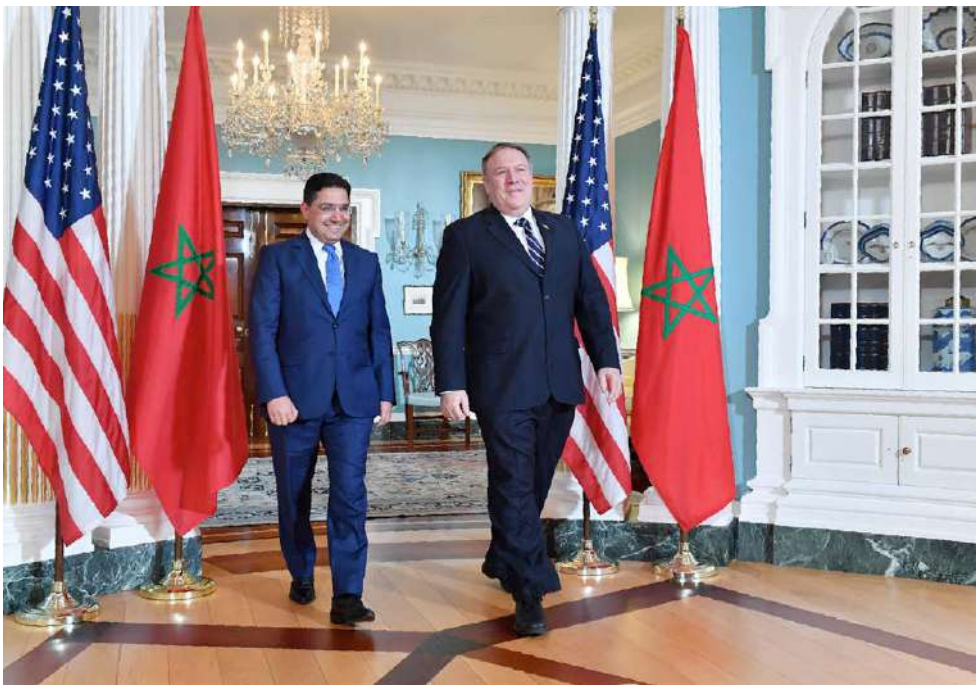

وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في ضيافة نظيره الأمريكي مايك بومبيو، حيث الشراكة المغربية الأمريكية على رأس النقاشات.

ويعاني المغرب من عجز تجاري مع الاتحاد الأوروبي، في حدود 90 مليار درهم في العام قبل الماضي، وهو عجز بلغ 35 مليار درهم مع الصين و12 مليار درهم مع تركيا.
عندما تتحدث لطيفة بوعبداللاوي، مديرية العلاقات التجارة الدولية بوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، عن اتفاقيات التبادل الحر، تشير إلى أن العجز مع البلدان والفضاءات التي يرتبط بها المغرب يمثل حوالي 50 في المائة، غير أنها تؤكد على أن حوالي نصف الواردات المسببة للعجز يصعب الضغط عليها، مثل البترول ومواد التجهيز ومدخلات والمنتجات الغذائية.
مسألة العجز التجاري الذي تساهم فيه اتفاقيات التبادل الحر يعزوها المشتكون منها إلى الممارسات التي تخالف مقتضيات منظمة التجارة العالمية عبر الإغراق مثلا أو العوائق التي يصادفونها عند الرغبة في الولوج إلى أسواق يرتبط معها المغرب باتفاقيات التبادل الحر، كما يحدث مع الاتحاد الأوروبي أو تركيا، غير أن يونس زريكم، من مجموعة بوسطن للاستشارة، يعتبر أنه إذا كانت هناك شكوى من اتفاقيات التبادل الحر، فلا يجب إغفال أنها ساهمت في تعزيز جاذبية المغرب، فقد ساعدت على استقطاب مستثمرين مثل "رونو"، التي تنظر إلى المنطقة التي يرتبط معها المغرب باتفاقيات مثل اتفاقية أكادير التي تتيح الولوج إلى أسواق بلدان عربية، بالمقابل يتصور أن الاتفاقية المبرمة مع تركيا لم تفض إلى جذب استثمارات مهمة إلى المغرب من ذلك البلد، باستثناء استثمارات تشكل نوعا من المنافسة لمنتجين محليين.
غير أنه إذا كان المغرب يوفر عبر اتفاقيات التبادل الحر أسواقا تحتضن مليار مستثمر، فهل يوفر المنتجون المحليون عرضا تصديريا يتيح له خفض العجز التجاري الذي يعاني منه؟ إذا كان عجز المغرب مرتفعا مع البلدان والفضاءات التي يرتبط معها باتفاقيات للتبادل الحر، فإن العجز التجاري للمغرب مع الصين التي لا ترتبط معها بأية اتفاقية للتبادل الحر يمثل 20 في المائة من العجز التجاري الكلي، كما تؤكد لطيفة بوعبد اللاوي. هذا يؤكد ما دأب العديد من الخبراء والمؤسسات على التشديد عليه من كون اللوم لا يجب أن يوجه للمصدرين الأجانب فقط. فقد خلصت دراسة لمديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية إلى الطابع البنيوي للعجز التجاري، يتجلى على مستوى محدودية حجم المنتجات المصدرة من قبل المملكة، ما يفضي بها إلى ملاحظة أن العوامل المرتبطة بالتنافسية، خارج التكاليف، تعتبر حاسمة التأثير على العرض التصديري وربح حصص في السوق.
الرأي ذاته ينتهي إليه تقرير للمركز المغربي للظرفية، الذي يوضح أن العرض التصديري المغربي يبقى محدودا وغير متنوع وذا محتوى تكنولوجي ضعيف، فهو مشكل، بشكل أساسي، من منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة تتمحور حول أنشطة تقليدية مثل المنتجات الغذائية ونصف المصنعة والمنتجات المنتهية الصنع الموجهة للاستهلاك والمنتجات نصف المصنعة الموجهة للتجهيز.

يتصور فاعلون مغاربة أن ثمة بعض التفاصيل التقنية لم يتم التشديد عليها من قبل المفاوضين المغاربة.

من وحي التجربة.. رأي مفاوض

عندما يدعو العيد المحسوسي، الكاتب العام السابق لوزارة التجارة، الرئيس الحالي للجنة التجارة والاتفاقيات التجارية الخارجية بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي خبر مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر، خاصة أنه قاد تلك الخاصة بالتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نوع من الموضوعية عند السعي إلى تقييم تلك الاتفاقيات، يشدد على ضرورة الوقوف على مدى تطبيقها تبعا للمقتضيات التي تضمنتها، غير أنه يشير إلى أن بعض الصعوبات المرتبطة بالاتفاقيات لها علاقة بعوامل داخلية.
يسلم العيد بالعجز التجاري الناجم عن اتفاقيات التبادل الحر التي انخرط فيها

صناعة السيارات خلقت دفعة قوية للصادرات المغربية.

المغرب، غير أنه يبدي ملاحظات دالة، فهو يشير إلى أن 42,3 في المائة من الصادرات الأوروبية نحو المغرب تتم في إطار الامتيازات التي تمنحها الاتفاقية التجارية بين الطرفية، بينما 57 في من تلك الصادرات تنجز خارج تلك الامتيازات؛ أي في إطار النظام العام، أي الرسوم الجمركية العادية، مؤكدا أن ذلك لا يجد تفسيره فقط في القبول المؤقت.

لا يقتصر ذلك على العلاقات التجارية مع الأوروبين، بل تمتد إلى اتفاقيات أخرى، فالواردات من الولايات المتحدة تتم في حدود 46 في المائة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع ذلك البلد، بينما تنجز نسبة 53 في المائة في إطار النظام العام. ويسري ذلك كذلك على الاتفاقية السارية مع تركيا، حيث تصل النسبتان، على التوالي، إلى 67 و33 في المائة. رغم تلك الملاحظات التي تبرئ نسبيا اتفاقيات التبادل الحر من العجز التجاري المزمن مع شركاء المغرب، يتساءل حول القدرات الإنتاجية للمغرب، ملاحظا أنه كان هناك نقص في إطلاق المخططات القطاعية، مثل تلك المتعلقة بالفلاحة والصناعة، بالتوازي مع مسلسل تحرير التجارة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، ويضرب مثلا باتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي، فقد وقعت في 1996، ودخلت حيز التنفيذ 2000، لتمنح فترة 10 أعوام من أجل التفكيك الشامل للجواجز الجمركية وخلق منطقة للتبادل الحر. يستفاد من حديث المحسوسي أن تأهيل الترسانة الإنتاجية لم يواكب بشكل متواز تحرير التجارة في إطار الاتفاقيات، في نفس الوقت الذي يشدد على أنه لم تتم مواكبة الشركات بما يكفي من أجل استيعاب ما يفرضه المعطى الجديد، ثم إنه يشير إلى أن السلطات العمومية انخرطت في سياسة عمومية تقوم على تشجيع الاستهلاك، ما يعني استيرادا أكثر.

العرض التصديري غير متنوع وغير تنافسي لولوج أسواق البلدان التي يرتبط معها المغرب بالاتفاقيات.

رغم ذلك يتصور فاعلون مغاربة أن ثمة بعض التفاصيل التقنية لم يتم التشديد عليها من قبل المفاوضين المغاربة، ويذهب آخر إلى درجة إشراك الفاعلين الاقتصاديين في مسلسل المفاوضين ضعيف إلى درجة تدفع بعض القطاعات المعنية بالاتفاقيات لا تتفاعل عندما يطلب منها رأيها، كما أن بعض الاتفاقيات تمليها اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، ما يجعل الفاعلين يسلمون بها.

تقر بوعبد اللاوي بأن بعض الاتفاقيات جرى الانخراط في المفاوضات بشأنها دون إعداد كبير، فلم تكن دراسات تأثيراتها كافية ومحيطة، كما أن التتبع لم يكن كافيا، غير أنها تؤكد على التواجه نحو تجاوز ذلك النقص عبر قانون التجارة الخارجية.

البحث عن عقيدة جديدة

ينتظر، حسب لطيفة بوعبداللاوي، مديرية العلاقات التجارة الدولية بوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، أن يعقد اجتماع المسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن التجارة الخارجية بالاتحاد

« العام لمقاولات المغرب، من أجل تحديد تصور حول ما يجب أن تكون عليه اتفاقية التبادل الحر، وتوضيح عقيدة المغرب في هذا المجال، في ظل ما تؤكد عليه من خطر فقدان المغرب لامتيازاته التنافسية لفائدة بلدان أخرى مماثلة ومنافسة، بسبب عدم إبرام اتفاقيات جديدة مع فضاءات اقتصادية أخرى.

ذلك هاجس يسكن الكثير من المؤسسات التي تلاحظ ضعف حصيلة اتفاقيات التبادل الحر التي انخرطت فيها المملكة، فقد أوصت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في دراسة سابقة لها بـ"العمل على مراجعة شاملة لاتفاقات التبادل الحر المبرمة، والبحث عن السبل الكفيلة بإعادة التوازن للعلاقات التجارية مع أهم الشركاء".

وشددت على ضرورة دعم ترسانة الحماية التجارية، بما يساعد على محاربة المنافسة غير المشروعة، خاصة عبر المراقبة على الحدود لمواجهة التهريب والتصريحات غير الحقيقية والغش، معتبرة أن ذلك من شأنه أن يحافظ على سلامة السوق المحلين بالموازاة مع تبني مقاربة جديدة في مجال إبرام اتفاقات التبادل الحر، عبر التوجه إلى تبني اتفاقات مع مجموعات إقليمية، مقارنة بالاتفاقات الثنائية، بما يفضي إلى تفادي الصدمات التنافسية.

غير أن تغيير عقيدة المغرب في مجال إبرام اتفاقيات التبادل الحر لا يكفي على اعتبار أنه يفترض مواكبة ذلك بتوفير عرض تصديري ومحلي، عبر تسريع التحويل الهيكلي للنظام الإنتاجي، بهدف دعم التخصص الاقتصادي، بما يساهم في مواجهة التحديات التنافسية. هذا هدف، ترى الدراسة، أنه يستدعي ربط الاستراتيجية الصناعية بالسياسة التجارية وتلك الرامية إلى جذب الاستثمارات الخارجية، حسب مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.

القراءة في انتظار العقيدة

لكن في انتظار بلورة العقيدة الجديدة وتأهيل القدرة الإنتاجية لتنويع العرض التصديري، يوجه سعيد الهاشمي، مستشار العلاقات الخارجية بمنظمة التجارة العالمية، من يهمهم الأمر بالمغرب إلى بعض المداخل التي يمكن أن تساعدهم على التوفر على حضور وازن في تلك المنظمة والاستئناس بطرق معالجة النزاعات، يضرب مثلا بتركيا التي انتدبت مسؤولا بمرتبة سفير بالمنظمة، حيث لا تغيب عنه أية نازلة تعرض على آلية معالجة النزاعات، ناهيك عن استعانة ذلك البلد بفريق من رجال القانون والمحامين الذين خبروا جيدا قضايا التجارة العالمية، حيث تعين السلطات العمومية والقطاع الخاص بخدماتهم. هذا ما لايحدث في المغرب، فيونس زريكم يلاحظ أن القطاع الخاص لا يتحمس بتمويل خدمات جماعات الضغط أو محامين عندما يتعلق الأمر بقضايا تهم قطاعاتهم التي لها أبعاد دولية.

ذلك يدفع عبد الفتاح السجلماسي إلى تقديم ثلاث توصيات؛ الأولى تهم حسن قراءة اتفاقيات التبادل الحر، فقد يكتشف فيها الفاعل الاقتصادي تفاصيل يمكن أن تساعده على تجاوز بعض العراقيل التي تصادفه في أسواق الشركاء، والثانية تشدد على ضرورة التوجه نحو الانتقال من مفهوم اتفاقيات التبادل الحر إلى اتفاقيات اقتصادية شاملة، والثالثة تتعلق باستثمار ما يتيحه الإنترنيت من إمكانيات من أجل التواصل حول الجوانب المتصلة باتفاقيات التبادل الحر.

وفي الوقت الذي يتحدث فاعلون اقتصاديون مغاربة عن جهلهم بسياقات المفاوضات ومحتوى الاتفاقيات، أخبرت المسؤولية عن التجارة في بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط، ميكايلا دوديني، عن إطلاق المفوضية الأوروبية لاستشارات عمومية، يطلب فيها من مواطنين وشركات ومنظمات المجتمع المدني تقديم الرأي حول الشق التجاري في اتفاق الشراكة مع ست دول من بينها المغرب، وهي آراء ستؤخذ بعين الاعتبار في عملية تقييم العلاقات التجارية مع المملكة. ذلك النوع من الاستشارة لتقييم اتفاقيات التبادل الحر غير شائع في المغرب. ■

اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب تحتاج إلى التقييم.

رئيس "الباطرونا":

الدولة تراقب كل شيء

رغم ما يعتبرها مقاومات صادفها بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، يؤكد رئيس "الباطرونا" صلاح الدين مزوار على مضيه في ولايته الحالية، وتكريس طريقته في تدبير المنظمة التي تدافع عن مصالح رجال الأعمال. في الحوار الذي أجرته معه " تيلكيل"، ونورد منه بعض المقتطفات، يتحدث عن النموذج التنموي الجديد وأسباب ضعف النمو الاقتصادي، ومعالجة الفوارق الاجتماعية والمساهمة التي يمكن أن تأتي من القطاع الخاص من أجل تحقيق ذلك الهدف.

رضى دليل - توما سافاج

صلاح الدين مزوار رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تتفاقم الفوارق بينما لايستثمر القطاع الخاص كما يجب، ألا تثيركم عقلية رجل الأعمال الكبير الذي ينتظر الإشارات من قبل الدولة؟

لا تتعدى مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الشامل 25 في المائة، نحن إزاء دولة أضحت كلية الحضور وكلية القدرة، وتراقب كل شيء. لقد خلقنا ثقافة تقضي بأن ينتظر القطاع الخاص ما ستفعله الدولة كي يلتصق بها. يختزل فعل المقاولة، في غالب الأحيان، في القدرة على الحصول على صفقات. هناك، كذلك، أكثر من 200 مؤسسة ومقاولة عمومية استراتيجية ثقيلة، وبالتالي احتكارية (Monopolistiques) شيئا ما، في بعض القطاع، أضف إلى ذلك الجماعات المحلية والترابية. كل ذلك أضحى مصدرا للطلبيات.

ماذا عن النموذج التنموي الجديد؟

في غالب الأحيان، نتحدث عن نموذج تنموي "جديد"، لكن من اخترع هذا الاسم؟ يجب، في جميع الأحوال، الإجابة على أسئلة أساسية. أولا، الإنصاف وتساوي الفرص، فالجامعة والمدرسة لا تضطلعان بهذا الدور، إلى درجة أننا نلاحظ سلوكات تقوم على "البحث عن عراب"،عبر العلاقات العائلية والحزب السياسي والجمعية.

ثانيا، هناك مسألة حرية المبادرة في المجال المقاولاتي، ففي اليوم الذي ندرك فيه أن مجهود الدولة يجب أن يتجه أكثر نحو توفير شروط تحفيز فعل المقاولة، آنذاك ستتغير الكثير من الأشياء. وعوامل نجاح هذا "النموذج الجديد"، سترتهن لسلوك الشباب. فإذا بقي الشباب بنسبة 80 في المائة متوجها نحو الوظيفة العمومية، بسبب نقص الثقة في بيئة المقاولة، لن نكون قد حققنا أي إنجاز. فروح المقاولة لا تختزل فقط في المقاولة، بل تهم كذلك الحي والحاضرة. هناك الكثير من الأشياء التي يجب تشجيعها في مجتمع 40 في المائة من أفراده تقل أعمارهم عن 25 عاما.

ثالثا، يجب على الدولة أن تبدأ في الانسحاب من بعض قطاعات النشاط. ذلك ضروري في الصحة والتربية، الدولة لا تستطيع التكفل بهما لوحدها، ولن تقدر على ذلك، يجب أن توسع مجال الاحتمالات لكل الفاعلين. هذا

«

يسري، كذلك، على المنافسة التي يجب أن تسود في جميع القطاعات.
يجب أن يكون هناك انفتاح أكثر، وتنافسية أكثر، ودولة أقل، وتحميل المسؤولية أكثر للفاعلين بشكل عام (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الشركاء الاجتماعيون). بشكل عام، اقتصاد سوق حقيقي وقواعد. أخيرا، يجب وضع الرقمنة في قلب التحول، ليس للإدارة فقط، بل المقاولة والمجتمع كذلك.

هل تعزون ضعف النمو الاقتصادي وضعف خلق فرص العمل إلى التدبير السياسي؟ هل اتخذت القرارات الجيدة؟
لقد اهتممنا بالسياسة أكثر من الاقتصاد. لقد تبنينا دستورا جديدا، وحصلنا على أغلبية جديدة، وحكومة جديدة، وبالنتيجة، كانت الأذهان مركزة أكثر على النقاش السياسي، هذا ترجم بارتفاع العجز، وبالتالي، التركيز على الإطار الماكرواقتصادي والخلافات السياسية أكثر من الاقتصاد الحقيقي.

بالنسبة لقانون مالية العام الحالي، تطلبون من الدولة خفض الضريبة على الدخل، لماذا لا يمكن التأثير أكثر على رافعة تخنق الأسر؛ أي التعليم الخاص؟ أليس من بين أدوار "رئيس الباطرونا" التركيز على قطاع التعليم الخاص الذي يفرض أسعارا مرتفعة؟
إما أن نتجه نحو التقنين والتسقيف من قبل الدولة، وهو ما سيعكس نوعا من التدخل، وإما ننخرط في منافسة أكثر. أنا أؤمن بالمنافسة، لأنني أعلم أن مقاولين شباب يفكرون في تموقع في صالح الطبقة المتوسطة، يجب تحفيز هذه الدينامية. ويتوجب على الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن يقوم بمبادرة حول أسعار التربية. هذا الأمر ليس مطروحا، غير أن سؤالكم يوحي لي بفكرة تبني هذا التفكير الوطني حول الولوج إلى التعليم الخاص.

في ما يتصل بالمسؤولية، هناك قطاع آخر ربح الكثير من المال في الفترة الأخيرة، يتعلق

كشف مزوار أنه كنت منتميا لليسار الراديكالي عن قناعة.

الأمر بقطاع المحروقات. لم يبد الاتحاد العام لمقاولات المغرب رأيه حول هذا الملف الحارق...
لم ينكب الاتحاد العام لمقاولات المغرب على هذا الملف، لأن الفيدراليات والقطاعات المعنية لم تطلب منه ذلك. ثم إن هذه المسألة تهم هيئات الضبط (Régulation)، يجب ترك مجلس المنافسة يقوم بعمله. إذا لوحظت انزياحات، سنكون مجبرين على الدفاع عن أعضائنا. دورنا هو الدفاع عن قطاع عندما يكون معرضا لمخاطر حركة أو حملة أو تصفية حسابات، وهذا يحدث...

تفكرون في المقاطعة؟
لقد كانت المقاطعة إشارة تقول لنا إنه يجب الذهاب في اتجاه شفافية أكبر. المواطن أضحى متطلبا ويريد أن يفهم. إذا كانت الشركات المدرجة في البورصة شفافة بقوة القانون، فأعتقد أن في القطاعات الأكثر حساسية، العاملة في المنتجات الواسعة الاستهلاك، يجب أن تجد شركات وسيلة للتواصل الذي يطمئن المستهلك بأنه غير مستغل أو أنه لايوجد بإزاء وضعية هيمنة (Position dominante).

لقد كانت المقاطعة إشارة تقول لنا إنه يجب الذهاب في اتجاه شفافية أكبر.

هل هذا الخطاب يستمع له من قبل أعضاء الاتحاد العام لمقاولات المغرب، خاصة الأعضاء الكبار؟
بطبيعة الحال، إن في مصلحتهم فعل ذلك، وسأدفع في هذا الاتجاه.

يعني في اتجاه نشر حسابات شركات، رغم كونها غير مدرجة في البورصة؟
لم لا؟ مطلب الشفافية أضحى قويا. التمثل يمكن أن يكون ضارا، إذا لم يصحح.

كيف تعاطى رجال الأعمال مع الزيادة الأخيرة في الحد الأدنى للأجور؟
يجب زيادة الأجور حسب معدل التضخم السنوي. لماذا يجب انتظار ثلاثة أعوام

« من أجل تحسين الأجور؟ هذا لامعنى له، يتعلق الأمر بإدراج هذه الكلفة في تحملات الشركات بطريقة نسقية واستباقية. ولأولئك الذي يتوقعون انحدارا نحو مستوى تضخم لا يمكن تحمله، أقول إن بلدا دبر على مدى عشرين عاما معدلا متأرجحا بين 1 و2 في المائة لا يمكن أن يقفز فجأة إلى 7 في المائة. علاوة على ذلك، يجب وضع ميثاق ثابت، يتعلق بالجزء المتغير من الأجور، حيث يفترض أن تكون الدخول رهينة بمعايير مثل المردودية والجودة والإنجاز التجاري. وأخير، يجب تفعيل النقاش داخل الفروع (Branches)، لأن الحقائق، حسب سلاسل النشاط، جد متباينة.

خلصت دراسة لأوكسفام إلى أن المغرب هو البلد الذي يعرف أعلى مستوى من الفوارق في شمال إفريقيا، ألا يجب أن تكون الثروات موزعة بشكل جيد؟

صحيح، لكن التوزيع لا يعود فقط للمقاولة، إنه يرتهن، في جزء كبير منه، لوظيفة إعادة التوزيع للدولة، والحال أن تلك إحدى أكبر الثغرات في السنوات الأخيرة، فلم تضطلع الدولة بدورها. إذا كانت الأجور، بشكل عام، ارتفعت وتوسعت الطبقة الوسطى، فإن آليات إعادة التوزيع التي تستهدف الأسر الأكثر هشاشة لم تشتغل. والنتيجة، أننا دفعنا عدد كبيرا من المواطنين إلى القطاع غير المهيكل. هذه الكتلة من الهشاشة الاجتماعية والتربوية والأجرية، هي انعكاس ملموس للفوارق. والمقاولة مدعوة عبر بعدها الاجتماعي إلى لعب دور التهدئة (Stabilisateur) للمجتمع.

درستم بغرونوبل بفرنسا وكنت تحمل قناعات شيوعية...

كنت منتميا لليسار الراديكالي عن قناعة. نزعتي الإنسانية قادتني إلى الماركسية-اللينينية. أنا جد حساس للبؤس الإنساني واللاعدالة. هذا هو الدافع الرئيسي لالتزامي. عندما كنت شابا كنت أتردد كثيرا على

يجب زيادة الأجور حسب معدل التضخم السنوي. لماذا يجب انتظار 3 أعوام لتحسين الأجور؟

أشخاص، خاصة أصدقائي في الوسط الرياضي، الذين كانوا يقطنون في الأحياء الصفيحية. في النهاية كل هذا يؤثر فيك.

هل تجدون هذه النزعة الإنسانية داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب؟

نعم، غير أن هذه النزعة الإنسانية تترجم أكثر عبر العمل الخيري أكثر من مبادرات مباشرة لها تأثير مباشر، ومع ذلك، يساهم العمل الخيري في التخفيف من المعاناة، وهو أمر محمود، غير أن المعاناة مع زالت قائما. كيف لنا ألا نكون حساسين لها؟ ما الفائدة من التزام لا يساهم في التخفيف من هذه المعاناة؟ أن تتحمل مسؤوليات يعني أن تخفف من هذه المعاناة، ويعني أن تؤثر بقوة على العوامل التي تتسبب فيها. إذا كان نقم بذلك، أعتبر أننا لا نصلح لأي شيء.

ماذا تقرؤون اليوم؟

قرأت "النبي" لخليل جبران. وعندما كنت شابا كنت أقرأ الروايات العربية بنهم. واليوم، أهتم بمذكرات رؤساء دول سابقين، مؤخرا قرأت كتاب نيكولا ساركوزي "Passions"، وأهتم، كذلك، بما يكتب حول عالم الغد، والرهانات البيئية وتأثيراتها على التحولات الاجتماعي تثير فضولي. ■

مزوار يستقبل العثماني خلال افتتاح أشغال الجامعة الصيفية لـ"الباطرونا".

زعزاع..

حكاية معتقل يساري سابق من الزنقة 9

شهادة أخرى حول سنوات الرصاص تصدر هذه المرة عن معتقل سياسي قضى 14 عشرة عاما بسجن القنيطرة، حيث كان محكوما بالمؤبد بسبب انتمائه لمنظمة "إلى الأمام" اليسارية.

المصطفى أزوكاح

شهادة في كتاب نسجت خيوط فصوله بهدوء، يعكس شخصية صاحبه عبد الله زعزاع، الواثق والمؤمن بمشروعية الحلم الذي راوده ورفاقه، متحملا في ذلك الكثير من العذاب وكاظما الألم، الذي لا يقعده عن مواصلة الإيمان بقيم إنسانية يسعى إلى تكريسها.

"المساكن الآمنة"

لم يخض عبد الله زعزاع، في كتابه "Le Combat d'un Homme de Gauche" (معركة رجل من اليسار) في تفاصيل مشروع منظمة "إلى الأمام"، التي كان أحد قادتها، بل إنه كان مؤتمنا، مع عدد قليل ممن لم تطلهم موجة الاعتقالات في بداية الثمانينات من القرن الماضي، على تأمين مساكن آمنة للمبحوث عنهم، حيث دأب على استعمال أوراق هوية مختلفة من أجل كراء منازل، وتهريبهم من منزل لآخر عندما يحسون باقتراب الخطر.

وفي الكتاب الجديد، يعكس ذلك القلق والضغط الرهيب اللذين كان يرافقان قادة التنظيم خوفا من أن يعتقلوا حيث كانوا مجبرين على التخفي والتحرك سرا، في الوقت نفسه الذي كانوا منشغلين بالحفاظ على هياكل التنظيم من الانهيار.

قلق يذكيه الإحساس بالمسؤولية عند عبد الله زعزاع، الذي اعتقل بشارع الحسن بالدار البيضاء، حيث ضرب موعدا لأحد الرفاق، قبل أن يقتاد إلى معتقل درب مولاي الشريف.

بدرب مولاي الشريف، سيتعرض، كما يتحدث عن ذلك في كتابه، عن التعذيب الذي تعرض له من أجل الكشف للمحققين عن إماكن اختفاء القادة المبحوث عنهم، سعى إلى إنكار معرفته بأماكنهم، وعندما كان يشتد التعذيب، بفعل "الطيارة" و"الفلقة"، كان يدلهم على عناوين غير حقيقية، فيذكي ذلك غضبهم ويمعنون في التعذيب. لا يدعي أنه كان محصنا ضد الضعف الإنساني، فهو يقر باعترافه بأسماء رفاق له.

ألم يتقيح جلده من شدة التعذيب إلى درجة أضحت تنبعث منه رائحة منفرة، فأودع المستشفى لمدة خمسة أشهر؟ بعد ذلك تجاوز محنة "العزل" و"الكاشو" بالسجن المركزي بالقنيطرة.

لم يتخل عن حلمه بالحرية بذلك السجن

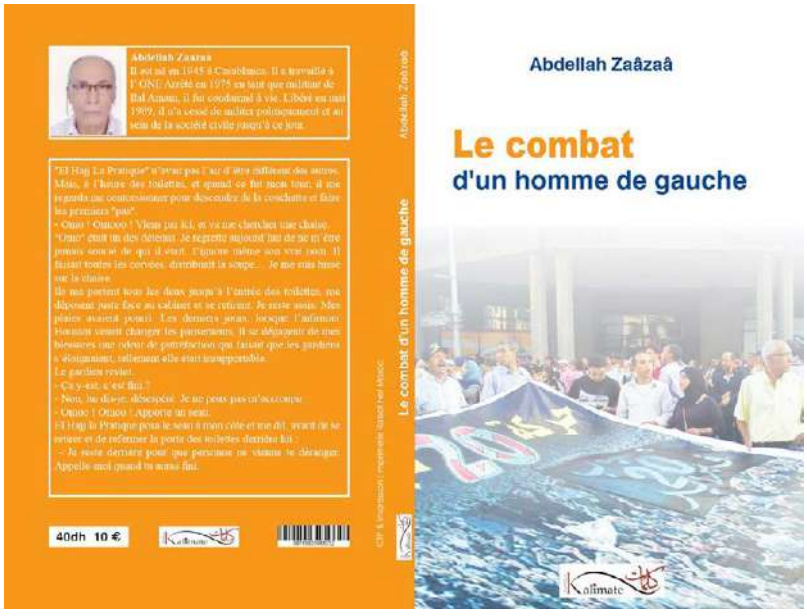

عبد الله زعزاع (يسارا) إلى جانب سيون أسيدون.

الذي زج به بالمعتقلين السياسيين المعارضين، فقد خطط رفقة معتقلين اثنين من أجل الهرب، فانهمك، بمعية رفيقه السريفي، بالكثير من الصبر والإصرار، في حفر نفق تحت زنزانتهما، عملية حفر دامت عامين كاملين. لم تنل الصعوبات التقنية والخوف الذي كان يغشاهما من أن ينكشف أمرهما، مما عقدا عليه العزم. لم تكن تلك محاولته الأولى للهرب، فقد جرب حظه عندما كان بالمستشفى بعد الفترة التي قضاها بدرب مولاي الشريف.

رسالة إلى الملك

لم يتردد في تجاوز تحفظات رفاقه، عندما بعث برسالة إلى الحسن الثاني سربت إلى مجلة "بوليتيس" الفرنسية، ردا على ما جاء في خطاب الملك الراحل من كون الذين يوجدون رهن الاعتقال ممن لا يقولون بمغربية الصحراء، فقد أوضح في تلك الرسالة بأن من المعتقلين السياسيين من يؤمنون بمغربية الصحراء. في تلك الرسالة، حرص على التأكيد على المشروع الذي كان يتبناه ورفاقه ويرنو إلى الحرية والانعتاق.

عندما بلغه خبر إطلاق سراحه بمعية رفاق آخرين في ماي 1989، لم يبد فرحا مشروعا، مادام خلف وراءه رفاقا في السجن المركزي، وواصل النضال بعد ذلك من أجل معانقة الحرية، هو الذي عبر عن امتنانه لمن آزروه ورفاقه وناضلوا من أجل وضع حد للظلم الذي طالهم، بداية من الوالدة، التي كانت حكاياتها توطد صلاته بالعالم خارج أسوار السجن، والإخوة والأخوات وأبناء الإخوة والأخوات. إنها العائلة التي تهب لنصرة ابنها وتدافع عنه، لأنها تشعر أنه حامل لحلم يعلي من شأن الإنسانية.

أوضح في رسالة إلى الحسن الثاني أن من المعتقلين السياسيين من يؤمنون بمغربية الصحراء.

في كتابه، لم يغفل الاعتراف بالوفاء الذي لمسه لدى الأصدقاء وأبناء درب الميتر بحي بوشنتوف، وخاصة الزنقة 9.

غير أن المحنة لم تنته بعد معانقة الحرية، فلم تنم عين الأمن عنه، حيث يتحدث عن الاستجوابات التي خضع لها بوزارة الداخلية وولاية الأمن بالدار البيضاء، عندما كان يسعى إلى الحصول على جواز سفر أو رخصة سياقة سيارة أجرة، ناهيك عن الاستدعاءات بدون سبب، والمضايقات التي طالت أسرته، بسبب مواصلته لنضاله السياسي ونشاطه في المجتمع المدني.

من الزنقة 9، سيواصل بعد مغادرته للسجن، نضاله من أجل القيم التي آمن بها، وشجعه على ذلك التزام أبناء الحي، الذين أقنعوه بالترشح للانتخابات الجماعية والتشريعية في 1997، حيث تميزت الحملة بنقاش حول العلمانية وقضايا أخرى حساسة، كي يشدد على أن "الناس قد لا يفهمون أي شيء إذا لم نتكلم معه. يجب أن نبدأ في يوم من الأيام". ■

بيكوتي..
اقتصادي يدعو إلى تقليص عدد المليارديرات لمعالجة الفوارق

يدعو لفرض ضرائب مرتفعة على الإيرادات العليا والممتلكات والتدبير المشترك للشركات والعدالة التربوية. تلك من بين الأفكار التي يطرحها الاقتصادي الفرنسي الشهير توما بيكوتي Thomas Piketty، في كتابه الجديد "الرأس المال والإيديولوجيا"، الذي احتفى به النقاد والقراء، بعد كتابه الصادر في 2013.

المصطفى أزوكاح

أخرج الاقتصاد من تعقيدات النظريات والأرقام المستعصية على الإحاطة بها للسواد الأعظم من الناس، فقد تمكن بطريقة حكيه السلسة من توضيح الكثير من المفاهيم المعقدة، مستندا على التاريخ، هذا ما تجلى في كتابه السابق "الرأسمال في القرن الحادي والعشرين" الذي بيع منه 2,5 مليون نسخة، قبل أن يقترف كتابا جديدة يفترض فيه أن الفوارق ليست قدرا لا راد له، داعيا إلى تجاوز الرأسمالية في شكلها الحالي.

كتاب شغل الناس

ساهم الاقتصادي، البالغ من العمر 48 عاما في 2007، في إحداث مدرسة الاقتصاد بباريس، التي تضم 140 أستاذا باحثا، كما يعمل على تنشيط شبكة تضم حوالي مائة باحث في 80 دولة، من أجل جمع البيانات حول الفوارق، حيث أتاح ذلك إحداث قاعدة بيانات، هي الأكثر في العالم حول وضعية الممتلكات والمداخيل.

بعد النجاح الذي صادفه كتابه السابق والعديد من المحاضرات في العديد من البلدان عبر العالم، يعود بيكوتي، الأستاذ بمدرسة الاقتصاد بباريس، كي يملأ الدنيا

توما بيكوتي ساهم في إحداث مدرسة الاقتصاد بباريس.

ويشغل الناس مرة أخرى، بكتابه الجديد المكون من 1223 صفحة، حيث يسعى إلى إبراز كيف تسعى الإيديولوجيات عبر التاريخ إلى تبرير الفوارق.

يسعى بيكوتي، مسلحا بقراءة دقيقة للتاريخ، إلى التدليل على أن الفوارق الاجتماعية ليست شيئا طبيعيا وعاديا، وليست قدرا لا راد له، بل يتم تأبيدها في القرن الحادي والعشرين عبر روايات (Récits) تعلي من شأن نزعة التملك والبعد المقاولاتي وفكرة الاستحقاق.

يدعو إلى عدم التوقف عند الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أو "بريكسيت"، وعدم الاكتفاء بإدانة النزعة الشعبوية، التي تهدد الديمقراطية الاجتماعية، مؤكدا على ضرورة التركيز على بناء مجتمع عادل عبر الخروج من التقديس شبه الديني للملكية، مشددا على أن "الفوارق ليست اقتصادية أو تكنولوجية، بل إديولوجية ووسياسة"، محاولا نقض التصور الحالي الذي يقوم على اعتبار أن الفوارق في الماضي كانت استبدادية وتعسفية، وبأن العالم اليوم أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر عدلا.

ينتقد النخب التي تزعم أن الفوارق الحالية طبيعية، ولا يمكن تغييرها، إلا عبر خلق وضعيات كارثية، معتبرة أن الفوارق في الوقت الحالي تتضمن نوعا من الإنصاف، لأنه، نظريا، يمكن للجميع الولوج إلى السوق والملكية، غير أنه يتصور أن الوضع هش في سياق متسم بتأجيج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم منذ تسعينيات وثمانينات القرن الماضي.

«

« يتصور أنه لايجب أن يظل الرأسمال بين الأيدي نفسها، معتبرا أنه يفترض جعله مؤقتا، بمعنى أنه لا يجب أن يملكه أشخاص إلى الأبد، فهو يقترح بأن يمنح الشخص جزء مما يملك للمجتمع، عبر سن ضريبة تصاعدية على الملكية، تفضي إلى تقليص من عدد الملياردييرات وتوسيع مجال الملكية الصغيرة والنزعة المقاولاتية.

ويؤكد على أن هناك حاجة للحديث عن حلول تتيح تجاوز الرأسمالية المفرطة الحالية، على ضوء التجارب التاريخية، معتبرا أن جميع الأنظمة السياسية التي تعرف فوارق تنتهي بأن تتحول، معتبرا أن ذلك يحدث في لحظات أزمة بطريقة أكثر عنفا، متصورا أن يحدث ذلك التغيير بطريقة هادئة عبر النقاش الديمقراطي والانتخابات.

ويتصور أنه في حال جرى رفض الحديث حول تجاوز الرأسمال عبر اقتصاد أكثر عدالة، وغير ممركز، ويفضي إلى تداول السلطة، يمكن أن يغذي ذلك الخطابات المتمحورة حول العودة إلى الهوية الكراهية.

ويعتبر أنه الوقت حان من أجل وضع حصيلة اختيارات الثمانينيات والتسعينيات، حيث تتجلى حدود العولمة الأكثر تأجيجا للفوارق، والتي تغذي التحصن وراء الهوية الأكثر خطورة.

ويتصور أن الثورة المحافظة لرونالد ريغان ومارغاريت تاتشر، وانهيار جدار الشيوعية السوفياتي، أعطت دفعة جديدة للضبط الذاتي للأسواق، وتقديس الملكية، معتبرا أن ذلك بدأ يصل إلى نهايته.

لايكتفي بيكوتي بتشخيص الفوارق وتعيين جذورها، بل يسعى إلى رسم مداخل من أجل الفصل مع تركز الرأسمال، حيث يؤكد على نوع من الملكية الاجتماعية والتدبير المشترك للمقاولات، عبر تمكين الأجراء من 50 في المائة من حق التصويت في المجالس الإدارية، مع تحديد سقف حقوق تصويت المساهمين الكبار في حدود 10 في المائة مثلا.

ويدعو إلى نوع من الملكية المؤقتة، عبر إحداث ضريبة سنويا تصاعدية تصيب الملكية، حيث يمكن أن تتراوح بين 0,1 في المائة للممتلكات الصغيرة و90 في المائة للممتلكات الكبيرة التي تتجاوز مليار يورو. ويقوده مفهوم الملكية المؤقتة إلى اقتراح توجيه الأموال المقتطعة، من أجل تخصيص 120 ألف يورو لكل شخص عندما يبلغ سن 25 عاما، وهو ما يعتبره نوعا من تجسيد هدف"الميراث للجميع" (Héritage pour tous)، الذي يتيح إعادة تنظيم إعادة توزيع الرأسمال.

تجاوز الملكية الخاصة

تساءل الكثيرون حول الجديد الذي سيأتي به كتابه الجديد بعد الكتاب الذي حوله إلى نجم رأي مطلوب من قبل الكثيرين؟ يجب بأنه "بعد صدور كتاب "الرأسمال في القرن الحادي والعشرين، سافرت كثيرا بآسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا، قابلت قراء وطلبة وباحثين وصحفيين، الذين ساعدوني عبر الضغط على الإدارات من أجل الحصول على معطيات خاصة بالبرازيل والهند"، مضيفا "تعلمت الكثير من الأسفار إلى مناطق أخرى من العالم، غابت عن كتاب الرأسمال في القرن الحادي والعشرين، الذي كان متمحورا حول الغرب. أردت تجاوز هذه النقائص عبر تطوير إشكالية أكثر عالمية وعبر جعل مسألة الإيديولوجيات في قلب التفكير".

سئل عندما استضيف من قبل "فرانس أنتير"، حول ما إذا كان يسعى إلى مصادرة ممتلكات الأغنياء، فأجاب بأنه يدعو إلى تجاوز الملكية الخاصة إلى الملكية الاجتماعية والمؤقتة، وهو ما يبرر اللجوء إلى الضريبة التصاعدية، التي تفضي إلى تقليص عدد الملياردييرات في العالم.

قد يرى منتقدو ما يصدر عنه نوعا من النزوع الشعبوي، غير أن ما يحسب له هو أنه بسط القضايا الاقتصادية الأكثر تعقيدا، وخاض في إشكالية الفوارق بعيدا عن المفاهيم الاقتصادية الباردة.

غير أن المهم هو صدور كتابه الجديد يوم الخميس 12 شتنبر، الذي شكل حدثا ثقافيا بامتياز في فرنسا وخارجها. إنه ينشط النقاش العمومي، وهو نقاش قد يهم المغرب الباحث عن نموذج تنموي يقلص الفوارق. ■

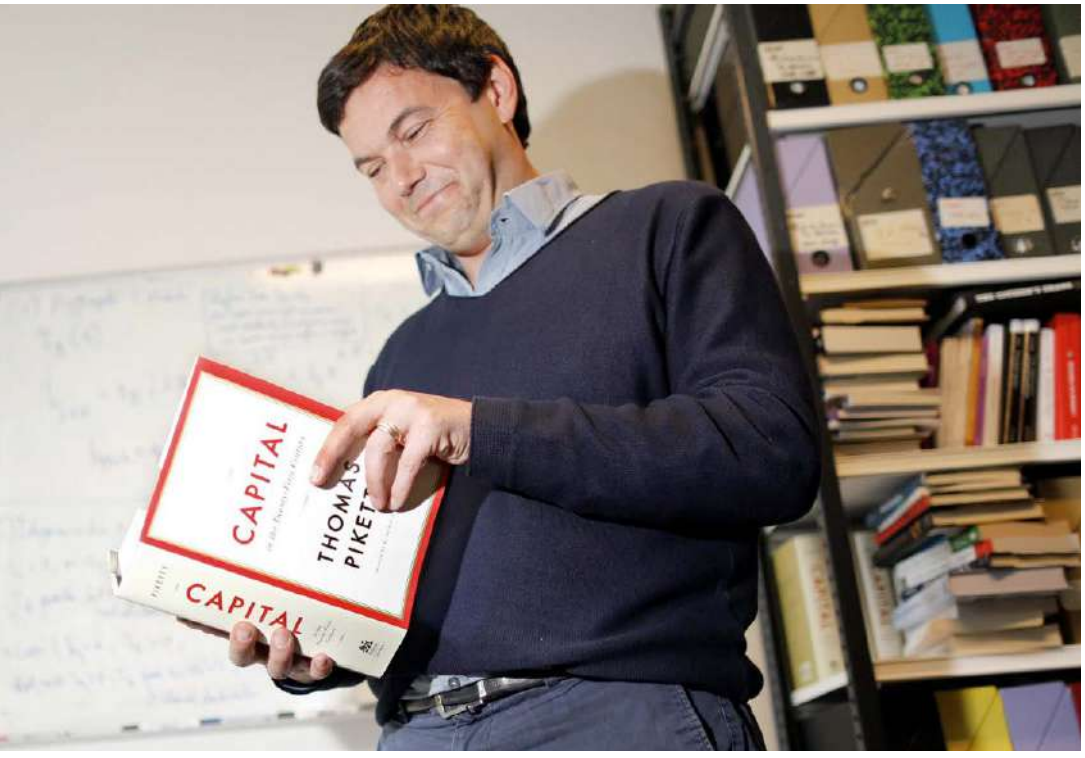

بيكوتي يحمل نسخة من كتابه "الرأسمال في القرن الحادي والعشرين".